تقرير حول:

أثر سياسة الإغلاق على الصادرات الزراعية في قطاع غزة

المركـــز الفلسطـيني لحقـــوق الإنســـان
يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة
عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف
عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس
عضو الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن
عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم
عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المديـــر
راجي الصوراني

عنـــوان المراسلـــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

مقـدمــة

شملت سياسة الحصار الشامل التي تفرضها سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة منذ منتصف العام 2007 إحكام خنق اقتصاد القطاع، وفرض قيود صارمة على الحركة التجارية، بما في ذلك كافة واردات وصادرات القطاع من البضائع والسلع المختلفة. وأكملت سياسة تجريف الأراضي الزراعية، وتدمير الممتلكات الزراعية، والتي نفذتها ولا تزال القوات الحربية المحتلة في القطاع، خلق واقع مشوه للقطاع الزراعي غير قادر على النمو والتطور بسبب جسامة عمليات التدمير التي لحقت بالأراضي والمنشآت الزراعية، شبكات الري الزراعي، مضخات المياه، آبار المياه، المستودعات الزراعية، الدفيئات الزراعية والثروة الحيوانية.

وقد فرضت السلطات الحربية المحتلة قيوداً صارمة على توريد احتياجات القطاع الزراعي الغزي من المواد الخام والمعدات الزراعية من ناحية، وكرست حالة من الحظر شبه التام على تصدير المنتجات الزراعية الموجه للأسواق الخارجية من ناحية ثانية، ما فاقم من تدهور أوضاع القطاع الزراعي في قطاع غزة، بات الآلاف من المزارعين الغزيين يدفعون ثمنه بسبب توقفهم عن ممارسة حقهم في العمل بحرية. وقد طالت تلك السياسات، والتي تندرج في إطار العقوبات الجماعية ضد السكان المدنيين في القطاع، والتي تمثل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، كافة مناحي الحياة المعيشية الفلسطينية، وأدت إلى تدهور خطير في مستويات المعيشة للمزارعين الغزيين الذين يعانون من ارتفاع مستويات البطالة والفقر في صفوفهم.

يرصد هذا التقرير أثر سياسة الحصار الشامل الذي أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، منذ منتصف يونيو من العام 2007، على القطاع الزراعي. ويتناول التقرير انعكاسات تلك السياسة على القطاعات الزراعية المختلفة، وخاصة الخسائر الناجمة عن توقف تصدير المحاصيل الزراعية إلى خارج أسواق القطاع، خلال الموسم الحالي، والذي يمتد من شهر نوفمبر 2010 وحتى شهر أبريل 2011. وفيما يلي ملخص التقرير:

- **خلفت عمليات تجريف الأراضي الزراعية التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أضراراً جسيمة وكبدت المزارعون في قطاع غزة خسائر مادية فادحة.**
- **تقلصت مساحة الأراضي الزراعية بسبب عمليات التجريف بنحو 7.5% من المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة في قطاع غزة.**
- **ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية التي تعرضت لعمليات تجريف منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية وحتى الفترة التي يغطيها التقرير، إلى 48051 دونماً، 2358 بئراً للمياه تعرض للتدمير الكلي أو الجزئي، 392 بركة مياه، 1262 دفيئة زراعية و 76585 متراً مربعاً، مقام عليها غرف زراعية ومبان لآبار المياه.**
- **حرمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي مزارعي القطاع من تصدير المحاصيل الزراعية، خلال الموسم الزراعي الحالي، إلى أسواق الضفة الغربية، الأردن وإسرائيل.**
- **أدى استمرار فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وإغلاق سلطات الاحتلال للمعابر التجارية إلى تراجع نسبة تصدير المنتجات الغزية إلى العالم الخارجي، حيث فرضت تلك السلطات حظراً تاماً على كافة صادرات القطاع، باستثناء السماح بتصدير كميات محدودة من الزهور، التوت الأرضي" الفراولة"، الفلفل الحلو والبندورة الكرزية"شيري" إلى الأسواق الأوروبية.**
- **بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها خلال الموسم الزراعي الحالي[1] 287 شاحنة، منها 82 شاحنة للزهور، 384 شاحنة للتوت الأرضي، 3 شاحنات للفلفل الحلو و 3 شاحنات للبندورة الكرزية.**
- **رصد المركز انخفاض حصيلة الصادرات الزراعية التي وافقت عليها السلطات المحتلة الإسرائيلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مقارنة مع الفترة التي سبقت تشديد الحصار على قطاع غزة في منتصف يونيه 2007.**
- **وقد تكبد المزارعون جراء فرض الحصار على قطاع غزة، خسائر مادية فادحة، ولم يتمكنوا من تصدير كل ما ينتجونه إلى الأسواق الخارجية، ما دفعهم إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المصدرة إلى الخارج.**
- **وفي الحالات التي سمح لهم فيها بالتصدير، أعاقت السلطات الإسرائيلية المحتلة إجراءات تمكن المزارعين من التصدير، عبر التباطؤ في إصدار تصاريح الموافقة على مرور الصادرات الزراعية عبر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها، وأدى ذلك إلى تراجع جودة المنتج المصدر.**
- **منعت السلطات الحربية الإسرائيلية توريد العديد من المستلزمات الزراعية إلى قطاع غزة، ومنها الفوسفات، سماد 202020 NPK وهو سماد مركب يستخدم بعد الزراعة، نترات البوتاسيوم المستخدم في التجهيزات الأساسية قبل الزراعة.**

[1] يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي.

خلفية عن القطاع الزراعي في قطاع غزة

تبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم مربع، وتشكل نسبة الأراضي المزروعة 20.6% من المساحة الكلية للقطاع، ويسودها نمط زراعة الحمضيات، الخضروات والفواكه، وتقدر المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة بنحو 59.828 دونماً، المساحة المزروعة بالخضروات 46.231 دونماً، المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 54.150 دونماً. وتتوزع الأراضي الزراعية على مختلف محافظات قطاع غزة على النحو التالي: محافظة شمال قطاع غزة 18.9% من المساحة الكلية، محافظة غزة 15.6% من المساحة الكلية، دير البلح 25.1% من المساحة الكلية، خان يونس 22.4% من المساحة الكلية ورفح 20.9% من المساحة الكلية[2]. وتشير الإحصاءات إلى أن إنتاجية الأراضي المزروعة المروية في قطاع غزة بلغت 3.986.4 طن/كم مربع[3].

ويعتبر النشاط الزراعي في قطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية الهامة، حيث يؤدي القطاع الزراعي دورًا رئيسيًا في الاقتصاد القومي من حيث مساهمة الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، تشغيل العمالة وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفرالكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تدمير القطاع الزراعي

ألحقت عمليات تجريف الأراضي الزراعية التي قامت بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، أضراراً جسيمة وكبدت المزارعون في قطاع غزة خسائر مادية فادحة، وأثر ذلك على تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية[4]. وتستهدف عمليات التجريف إنقاص مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 7.5% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في قطاع غزة.

وتنوعت الخسائر في المحاصيل الزراعية جراء عمليات التجريف التي تعرضت لها الأراضي الزراعية في قطاع غزة، حيث شملت الأراضي المزروعة بالزيتون، الحمضيات، الأراضي المزروعة بالخضار وأراضي مزروعة بأنواع أخرى. ووفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد تعرضت الأراضي الزراعية، والتي تنتج العديد من المحاصيل الزراعية كالخضار والفواكه، خلال الفترة منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية بتاريخ 2001/9/28، وحتى الفترة التي يغطيها التقرير، إلى عمليات تجريف واسعة النطاق، شملت 48051 دونماً زراعياً، موزعة على محافظات القطاع، 2358 بئراً للمياه تعرض للتدمير الكلي أو الجزئي، 392 بركة مياه، 1262 دفيئة زراعية و 76585 متراً مربعاً، مقام عليها غرف زراعية ومبان لآبار المياه.

وتعتبر عمليات التجريف التي تعرضت لها الأراضي الزراعية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من 2008/12/28-2009/1/18، هي الأوسع على الإطلاق، وقد شملت 6855 دونماً، 43,2% منها تركزت في محافظة غزة، وبواقع 2957 دونماً، 30,6% منها في محافظة شمال غزة، بواقع 2930 دونماً، و 14,2% في محافظة الوسطى، بواقع 975 دونماً، 7,4% في محافظة خان يونس، بواقع 484 دونماً و 5,4% في محافظة رفح وبواقع 311 دونماً. كما دمرت الدبابات الحربية والجرافات العسكرية 875 شبكة مياه تستخدم لري الأراضي الزراعية، موزعة على مناطق القطاع كالتالي: شمال غزة 495 شبكة ري أي بنسبة 56,6% من العدد الكلي للشبكات المدمرة، غزة 332 شبكة ري بنسبة 37,4%، الوسطى 13 شبكة ري بنسبة 1,5%، خان يونس 27 شبكة ري بنسبة 3% ورفح 8 شبكات ري تقل عن 1%. كما طال التدمير 206 دفيئات زراعية،151 بئر مياه و 40 بركة مياه تستخدم لتغذية شبكات ري الأراضي الزراعية[5].

وقد انعكس ذلك سلباً على أوضاع العمالة المحلية، وحرم جراء ذلك آلاف العمال الذين يعملون في الزراعة والمهن المرتبطة بها من عملهم. جدير بالذكر أن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل دائمة ومؤقتة لأكثر من 40,000 مواطناً، ويوفر الغذاء والأوضاع المعيشية لربع السكان في قطاع غزة.

---

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2010**، نيسان/ أبريل 2011.

[3] للمزيد من المعلومات، راجع، **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2020**، وزارة الزراعة الفلسطينية، يناير 2010.

[4] تبرر قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أعمال تجريف الأراضي الزراعية الفلسطينية بقيام الفلسطينيين بأعمال" تخريبية" ضد الجيش الإسرائيلي. حيث تجتاح قوات الاحتلال المنطقة التي يتعرض فيها جنودها لعمليات مقاومة وتقوم باقتلاع الأشجار وتسوية الأرض بحجة كشف المكان لضرورات أمنية، وعلى الرغم من أن هذه العمليات في تلك المناطق انخفضت، إلا أن أعمال التجريف والهدم استمرت بشكل متسارع، وفي كثير من الأحيان تتم هذه الأعمال في فترات هدوء تشهدها المنطقة ودون حوادث تذكر.

[5] لمزيد من التفاصيل أنظر، **تقرير مدنيون مستهدفون** "تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008- 18 يناير 2009، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009.

جدول رقم(1): يوضح عدد الدونمات وشبكات الري التي تعرضت للتجريف خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

المحافظة	عدد الدونمات	شبكات الري	متفرقات
الشمال	2155	495	206 دفيئة زراعية
غزة	2930	332	151 بئر مياه
الوسطى	975	13	40 بركة مياه
خان يونس	484	27	
رفح	311	8	
المجموع	6855	875	

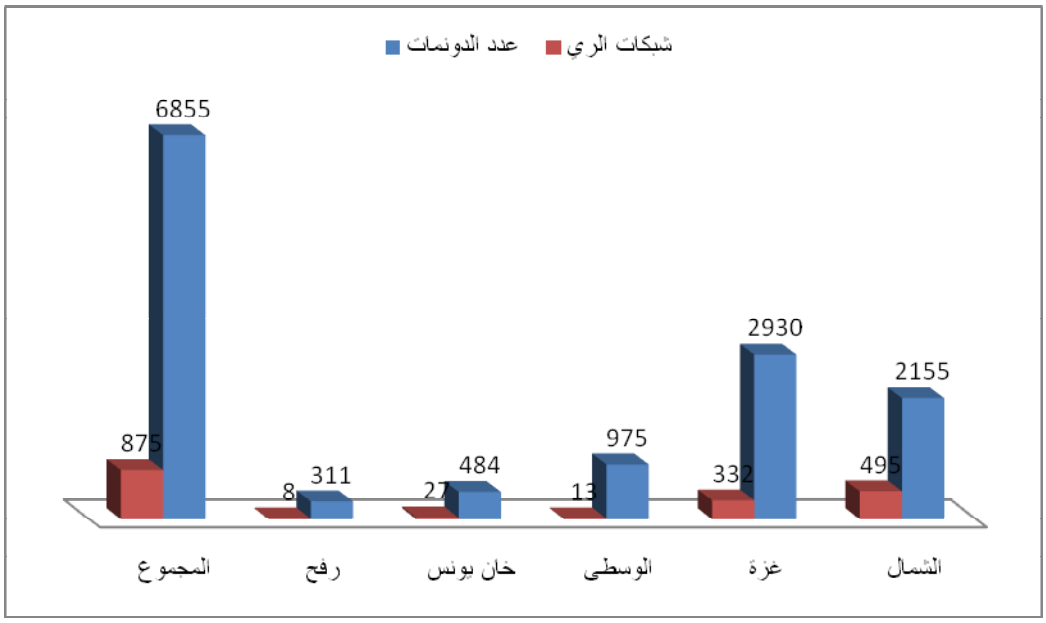

أثر إغلاق المعابر التجارية على صادرات المحاصيل الزراعية

بتاريخ 2011/3/2، أغلقت السلطات المحتلة معبر المنطار"كارني"، وهو المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، والأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع إغلاقاً كلياً. وعملت السلطات المحتلة خلال السنوات الثلاث الماضية على تكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، حيث أغلقت في مطلع العام 2010، معبر ناحل عوز، شرق مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود والمحروقات وغاز الطهي، وحولت الواردات التي كانت تدخل عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم، ومنذ نحو 3 أعوام أغلقت السلطات المحتلة معبر صوفا، جنوب شرق مدينة خان يونس، بشكل كلي، وحولت كافة رسالات المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية التي كانت تورد عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً. وأدى استمرار فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وإغلاق سلطات الاحتلال للمعابر التجارية إلى تراجع نسبة تصدير المنتجات الغزية إلى العالم الخارجي، حيث فرضت تلك السلطات حظراً تاماً على كافة صادرات قطاع غزة، باستثناء السماح بتصدير كميات محدودة من الزهور، التوت الأرضي" الفراولة"، الفلفل الحلو والبندورة الكرزية"شيري"، المجهزة للتصدير إلى الأسواق الأوروبية خلال الموسم الزراعي الحالي 2011/2010 [6].

[6] بتاريخ 2011/4/5، ولمدة أسبوع متواصل، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية معبر كرم أبو سالم التجاري إغلاقاً كلياً، لدواعي أمنية- بحسب ادعاءاتها- ومنعت بموجب هذا الإغلاق تصدير المحاصيل الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، فيما أعادت إغلاقه ابتداءً من تاريخ 2011/4/18، بمناسبة الأعياد اليهودية.

وبلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها خلال الموسم الزراعي الحالي[7] 287 شاحنة، تحتوي على منتج الزهور، التوت الأرضي، الفلفل الحلو والبندورة الكرزية، منها 82 شاحنة للزهور تحتوي على 10.482.000 زهرة، وهو ما يعادل 17.47% من معدل الإنتاج السنوي، والبالغ نحو 60 مليون زهرة، 384 شاحنة للتوت الأرضي" الفراولة" بواقع 399 طناً، وهو ما يعادل 26.6% من معدل الإنتاج السنوي، والبالغ نحو 1500 طناً. كما سمحت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتصدير كميات محدودة جداً من محصولي الفلفل الحلو والبندورة الكرزية بواقع 3 شاحنات للفلفل الحلو(6 أطنان) و 3 شاحنات للبندورة الكرزية(7 أطنان).

الجدول التالي يوضح كمية المحاصيل الزراعية التي سمح بتصديرها إلى الأسواق الأوروبية عبر معبر كرم أبو سالم، خلال الفترة من بداية شهر نوفمبر 2010 وحتى نهاية شهر أبريل 2011.

جدول رقم(2): يوضح كمية الصادرات الزراعية من قطاع غزة خلال الموسم الحالي[8]

التاريخ	زهور		فراولة		خضروات				مجموع الشاحنات
					فلفل حلو		بندورة شيري		
	زهرة	شحن	طن	شحن	طن	شحن	طن	شحن	
نوفمبر 2010	43.000	0	6	4	0	0	0	0	4
ديسمبر2010	996.000	7	171	91	1	1	0	0	99
يناير 2011	2.762.000	17	168	88	5	2	0	0	107
فبراير 2011	4.054.000	36	54	201	0	0	0	0	52
مارس 2011	2.152.000	16	0	0	0	0	7	3	19
أبريل 2011	475.000	6	0	0	0	0	0	0	6
المجموع	10.482000	82	399	384	6	3	7	3	287

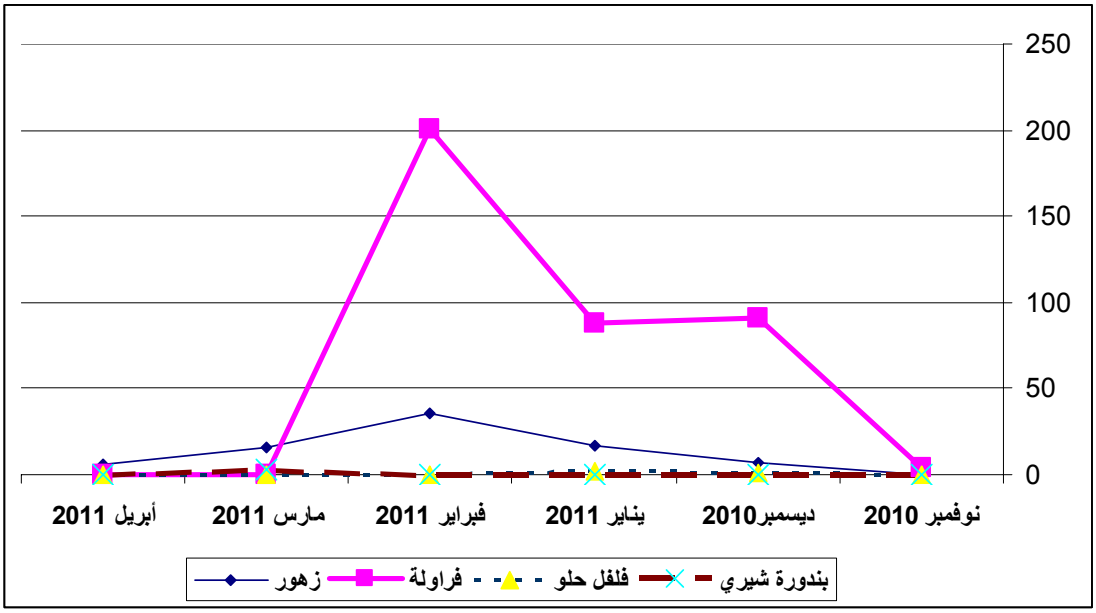

وقد رصد المركز انخفاض حصيلة الصادرات الزراعية التي وافقت عليها السلطات المحتلة الإسرائيلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مقارنة مع الفترة التي سبقت تشديد الحصار على قطاع غزة في منتصف يونيه 2007.

[7] يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي.

[8] البيانات الواردة في الجدول، حصل عليها باحث المركز من **جمعية التنمية الزراعية(الإغاثة الزراعية PARC).**

جدول رقم(3): يبين أثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الأربعة السابقة

الصنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
التوت/طن	1357	109	00	40
النسبة المئوية	%90.46	%7.75	%0.00	%2.60
الزهور/ مليون	24	5	0.8	26
النسبة المئوية	%40.00	%8.33	%1.33	%43.33

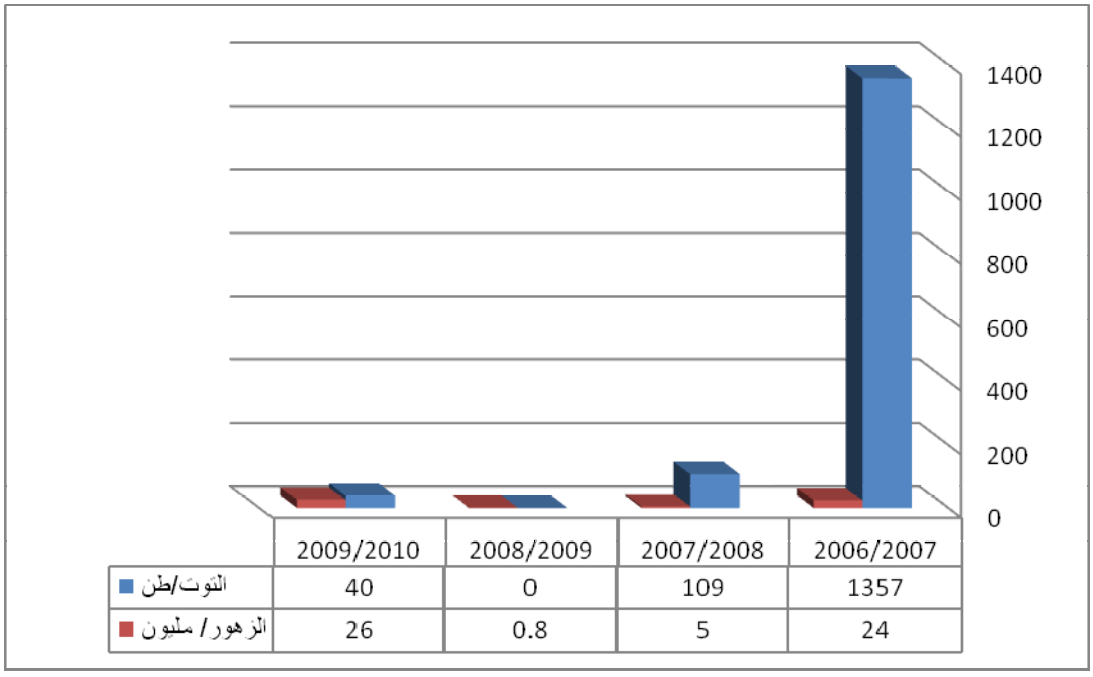

ويبين الجدول أعلاه حجم الصادرات في محصولي التوت الأرضي والزهور خلال المواسم الزراعية الأربعة السابقة 2006-2010، حيث تم تصدير 1357 طناً من التوت الأرضي خلال الموسم الزراعي 2007/2006 و 24 مليون زهرة خلال نفس الفترة، 109 طناً من التوت الأرضي خلال الموسم الزراعي 2008/2007 و 5 مليون زهرة خلال نفس الفترة، ولم يتم تصدير محصول التوت الأرضي خلال الموسم الزراعي 2009/2008، في حين تم تصدير 0.8 مليون زهرة خلال نفس الفترة و 40 طناً من التوت الأرضي خلال الموسم الزراعي 2010/2009 و 26 مليون زهرة خلال نفس الفترة.

- **الزهور**

حرمت السلطات الإسرائيلية المحتلة، مزارعو قطاع غزة من تصدير منتج الزهور، خلال الموسم الزراعي الحالي، إلى أسواق الأردن، الضفة الغربية وإسرائيل. و اعتمد المزارعين في بيع منتجهم على السوق الأوروبي باعتباره السوق الرئيس لمنتج الزهور[9]. وبلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها 82 شاحنة، تحتوي على 10.482.000 زهرة.

وقد تكبد المزارعون جراء فرض الحصار على قطاع غزة خسائر مادية فادحة، ولم يتمكنوا من تصدير كل ما ينتجونه إلى الأسواق الخارجية، ما دفعهم إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المصدرة إلى الخارج. وفي الحالات التي سمح لهم فيها بالتصدير، أعاقت السلطات الإسرائيلية المحتلة إجراءات تمكنهم من التصدير، عبر التباطؤ في إصدار تصاريح الموافقة على مرور المنتج عبر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها، وأدى ذلك إلى تراجع جودة المنتج المصدر.

[9] يعتبر السوق الهولندي أكبر أسواق التوزيع، حيث تتركز فيه 5 بورصات، ومنها يتم تصدير المنتج إلى أسواق الدول الأوروبية الأخرى.

- **حالة المزارع زكري حجازي**

المزارع زكري حمزة حجازي، 44 عاماً، من سكان محافظة رفح، يعيل 7 أفراد. يعمل في مهنة الزراعة منذ ما يزيد عن 22 عاماً، وقد ورث العمل في هذه المهنة عن والده. ويمتلك حجازي 62 دونماً في محافظة رفح، يزرع 54 دونماً منها بالزهور، تنتج نحو 120.000 زهرة في كل موسم زراعي، ويزرع الـ 8 دونمات الباقية بأنواع مختلفة من الخضروات والتي يقوم بتسويقها في السوق المحلي في مدينة رفح. ويشغل حجازي حالياً 75 عاملاً، يعمل 25 عاملاً منهم في الزراعة مع بداية كل موسم زراعي و 50 عاملاً يعملون في أرضه الزراعية مع بدء مرحلة جني المنتج. ويقول حجازي أنه اضطر للاستغناء عن 15 عاملاً آخرين كانوا يعملون معه قبل العام 2007، وذلك بسبب عدم قدرته على تصدير منتجه الزراعي. ويعمل بعض العمال بنظام ساعات العمل اليومية، فيما يعمل البعض الآخر بنظام الراتب الشهري. ويعيل هؤلاء نحو 450 شخصاً هم أفراد أسرهم، حيث يقتاتون على الأجر الذي يتقاضونه نظير عملهم في أرض حجازي الزراعية.

ويقول حجازي أن أوضاعه الاقتصادية قد تدهورت بسبب تعثره في تصدير الزهور التي ينتجها من أرضه إلى الأسواق الأوروبية خلال العام الحالي، رغم العديد من الوعود التي سمعها عن تسهيل إجراءات تصديرها خلال الموسم الحالي. ويضيف أنه لم يتمكن خلال الموسم الزراعي الحالي سوى من تصدير 2.8 مليون زهرة فقط من أصل نحو 6.5 مليون زهرة أنتجها هذا الموسم. ويقول حجازي أنه بات غير قادر على تسديد المستحقات المالية للتجار، والتي عادة ما يقوم بتسديدها بعد تسويقه للزهور إلى الأسواق الأوروبية. وقد اضطر حجازي إلى تحويل غالبية الكميات التي عجز عن تسويقها خلال الموسم الزراعي الحالي إلى طعام للحيوانات، فيما استوعبت السوق المحلية أقل من 10% من الزهور بأسعار زهيدة لا تغطي تكاليف إنتاجها.

وتفاقمت الخسائر المالية الناجمة عن تكاليف زراعة أرضه وتجهيزها بكافة الاحتياجات الزراعية من أشتال وأدوية وسماد. ويقول حجازي أنه بات يعاني بشكل سنوي، رغم العديد من الوعود التي يتلقاها كل عام والعديد من المزارعين الآخرين بتصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق الأوروبية منذ تشديد الحصار على قطاع غزة، منتصف يونيو من العام 2007. ويتساءل حجازي عن أسباب محاربة المزارعين الفلسطينيين في وسائل عيشهم، ومنعهم من تصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق الخارجية. ويقول إن إغلاق معبر كرم أبو سالم، المخصص لتصدير منتجاتهم الزراعية، وعدم السماح لهم بتصدير الزهور إلى الأسواق الأوروبية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، دفعه والعديد من المزارعين الآخرين إلى خفض المساحة المزروعة بالزهور بسبب التكاليف الباهظة والتي لا يستطيعون تحملها في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وبسبب تدهور مستويات المعيشة لغالبية فئات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

- **التوت الأرضي"الفراولة"**

تتركز زراعة التوت الأرضي" الفراولة" في محافظة شمال غزة، ويعمل في زراعته حوالي 1500 عامل بطريقة مباشرة، وحوالي 500 عامل بطريقة غير مباشرة، ويقومون بعمليات النقل، التسويق والتعبئة. ويعيل هؤلاء نحو 500 أسرة من سكان القطاع.

ونظراً لما تحتاجه زراعة التوت الأرضي من رعاية خاصة، فإن تكلفة إنتاجه تعد مرتفعة إلى حدٍ ما، حيث تقدر تكلفة إنتاج الدونم الواحد حوالي 3473 دولاراً أمريكياً. تساهم جمعية الإغاثة الزراعية في قطاع غزة بتمويل ما نسبته 33% من مواد الإنتاج، وتقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" الأنروا"، بتمويل المشروع بالعمالة بما يعادل عامل لكل دونم، وبقية المستلزمات الأخرى يتكفل المزارع بدفعها كاملة. جدير بالذكر أنه خلال الموسم الزراعي الحالي، تم زراعة 350 دونماً "ممولاً" من التوت الأرضي و600 دونم،على نفقة المزارعين أنفسهم[10].

وقد اعتمد مزارعو قطاع غزة في بيع منتجهم على السوق الأوروبي باعتباره السوق الرئيس لمنتج التوت الأرضي. وبلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها 384 شاحنة، تحتوي على 399 طناً من التوت الأرضي. وقد أدى الحصار المفروض على قطاع غزة إلى خسارة 250 طن على الأقل من التوت الأرضي، كان من المفترض أن يتم تصديرها إلى أسواق الضفة الغربية، لكنها منعت، في الوقت الذي سمح فيه بتسويق المنتج الإسرائيلي في أسواق الضفة الغربية ذاتها.

[10] مقابلة أجراها باحث المركز مع **الأستاذ محمد زويد**، مسئول التسويق في مشروع تعزيز وتطوير المحاصيل الزراعية في قطاع غزة، الإغاثة الزراعية، بتاريخ 2011/3/31.

أفاد **المهندس جميل رمضان البع**، المرشد الزراعي في مشروع Cash Crops، الإغاثة الزراعية، لباحث المركز، بما يلي[11]:

"شهدت الفترة التي سبقت فرض الحصار على قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية، ارتفاعاً في مساحة الأراضي المزروعة بالتوت الأرضي في منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، قدرت بنحو 2500 دونماً. وجراء فرض الحصار على القطاع، وعدم التمكن من تصدير المنتج إلى الأسواق الأوروبية، تم تقليص هذه المساحة إلى 953 دونماً، وذلك تفادياً للخسارة التي سوف يتعرض لها المزارعين، وحفاظاً على متوسط سعري مناسب في السوق المحلي. وقد ترتب على ذلك خسارة كبيرة تكبدها المزارع خلال الموسم الحالي قدرت بنحو 500000 شيكل".

- **حالة المزارع جميل أبو حميدة**

اضطر مزارعو القطاع إلى بيع منتجاتهم الزراعية في أسواق القطاع بأسعار بخسة بسبب سياسة الحصار والإغلاق المفروضة على قطاع غزة. وأدت تلك السياسة إلى وقف العديد من النشاطات الزراعية التي يمارسها العديد من المزارعين، كترك تلك الأراضي دون زراعة لموسم كامل خشية من تكبد خسائر إضافية جديدة لا يستطيع المزارعين تحملها. ويتميز قطاع غزة بتقاليد زراعية ضاربة في الأصالة، حيث تقوم المئات من العائلات فيه بزراعة التوت الأرضي بشكل متوارث. وتنتقل ملكية الأراضي الزراعية من الآباء للأبناء ثم للأحفاد، حيث تكتسب الخبرات العملية لتلك الأجيال المختلفة من هذه العائلات حول نوع المحاصيل التي تتم زراعتها. إن الإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة لا يؤدي إلى تدمير قطاع الزراعة في غزة فقط، بل يعمل على تآكل وتلاشي نمط حياة المئات من تلك العائلات أيضاً بشكل كامل.

المزارع جميل محمد أبو حميدة، 53 عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، ويعيل عائلته المكونة من 5 أشخاص. ويمتلك أبو حميدة 9 دونمات يزرعها عادة بالتوت الأرضي، ويشغل 14 عاملاً، من بينهم 6 عمال من أقاربه، خلال الموسم الزراعي، والذي يمتد من منتصف أكتوبر وحتى منتصف فبراير من كل عام. ويعيل هؤلاء العمال نحو 70 شخصاً من أفراد أسرهم.

ويقول أبو حميدة أن خسارته خلال الموسم الزراعي الحالي قدرت بنحو 70.000 شيكل، لعدم قدرته على تصدير منتج التوت الأرضي إلى الأسواق الأوروبية، وذلك بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. ويضيف أنه لم يتمكن سوى من تصدير 5 أطنان من التوت الأرضي، رغم أن أرضه الزراعية أنتجت 13 طناً من التوت الأرضي هذا الموسم. ويقول أبو حميدة أنه أنتج 14 طناً من التوت الأرضي خلال الموسم الذي سبق الموسم الحالي، وأنه اضطر إلى بيع كامل إنتاجه في الأسواق المحلية في القطاع بأسعار زهيدة لا تصل إلى نصف أسعار بيعها للأسواق الخارجية. ويضيف أبو حميدة أنه لم يتمكن من تصدير أي من إنتاجه خلال الموسم الزراعي 2009 إلى الأسواق الأوروبية التي كان يصدر إليها قبل العام 2007. ويعبر أبو حميدة عن خيبة أمله لعدم مقدرته على تصدير سوى 5 أطنان فقط من إنتاجه من فاكهة التوت الأرضي خلال ثلاثة مواسم زراعية. ويشكو من تكبده خسائر مادية فادحة نظراً لتدني أسعار بيع تلك الفاكهة في أسواق القطاع المحلية، والتي لا تكاد تصل إلى نصف أسعار بيعها للأسواق الخارجية. ويصل ثمن الطن من التوت الأرضي إلى 10.000.00 شيكل في الأسواق الأوروبية، فيما يباع الطن في الأسواق المحلية، وفي الأيام الأولى لتسويق المنتج، بأقل من 5000.00 شيكل، ثم ينخفض بعد ذلك إلى 2500.00 شيكل بسبب العرض الكبير من تلك الفاكهة في الأسواق المحلية، والناجم عن تعثر تصديره إلى الأسواق الخارجية.

ويقول المزارع أبو حميدة أن مزارعي القطاع يقومون باستيراد كافة المستلزمات الزراعية، كالنايلون، الأدوية والمبيدات الحشرية، الكرتون، السلال، البذور والأشتال من الأسواق الإسرائيلية، غير أنهم يمنعون من تصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق الخارجية والأسواق الإسرائيلية. وفي المقابل يسمح باستيراد المنتجات الزراعية من الفواكه الإسرائيلية وتباع في أسواق القطاع. ويضيف أبو حميدة أن كلاً من وكالة الغوث الدولية والبنك الدولي تساهمان في تغطية بعض النفقات التشغيلية التي يحتاجها مزارعو القطاع، كما تساهم المؤسسات الفلسطينية الأهلية العاملة في ميدان التنمية الزراعية في دعم المزارعين بالمستلزمات التي يحتاجونها للموسم الزراعي، كالنايلون، توفير المبيدات الحشرية، الكرتون والسلال إضافة إلى تقديم الإرشادات والتوجيهات من قبل المهندسين والمرشدين الزراعيين. غير أن أبو حميدة يقول أن كافة هذه المؤسسات مجتمعة لا تضمن لنا التصدير الآمن لمنتجاتنا الزراعية إلى الأسواق الخارجية في أوروبا، وتقف عاجزة أمام الإغلاق المتكرر للمعابر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

[11] مقابلة أجراها باحث المركز مع **المهندس جميل رمضان البع، المرشد الزراعي في مشروع Cash Crops**، الإغاثة الزراعية، بتاريخ 2011/4/6.

- **الإجراءات الإسرائيلية تتسبب في خفض جودة المنتج**

تجري عملية القطف والفرز والتعبئة للتوت الأرضي في محطات الفرز التابعة للمزارعين في حقولهم، ويتم نقل المنتج من المَزارع إلى محطة التجميع والتبريد في جمعيتي غزة التعاونية و بيت حانون التعاونية شمال قطاع غزة، وينقل المنتج بعد عملية الفحص والتدقيق من قبل مهندسي وزارة الزراعة في سيارات مبردة إلى معبر كرم أبو سالم، وفيه تفرغ الحمولة و تخضع لعملية الفحص من الجانب الإسرائيلي- وهذا يؤثر على جودة المنتج- ومن ثم يتم تحميلها إلى مراكز التجميع لشركة جريسكو الإسرائيلية، وأخيراً تنقل إلى البورصة العالمية في هولندا ومنها إلى الأسواق الأوروبية.

- **السلطات الإسرائيلية تمنع توريد المستلزمات الزراعية إلى قطاع غزة**

منعت السلطات الحربية الإسرائيلية توريد العديد من المستلزمات الزراعية إلى قطاع غزة، ومنها الفوسفات، سماد NPK 202020 وهو سماد مركب يستخدم بعد الزراعة، نترات البوتاسيوم المستخدم في التجهيزات الأساسية قبل الزراعة.

المزارع **عبد الرازق أحمد المسلمي**، من سكان بلدة بيت لاهيا، والذي يقوم بزراعة 6 دونمات من التوت الأرضي، يعاني من قيام السلطات الحربية الإسرائيلية بمنع توريد السماد، الكيماويات و الغاز المستخدم في تجويد الأراضي الزراعية، وقد أفاد لباحث المركز بما يلي:

"أقوم بزراعة 6 دونمات من التوت الأرضي، وقمت بتصدير 4 أطنان إلى السوق الأوروبي، وجزء منه إلى السوق المحلي بعد وقف التصدير إلى أوروبا. ومنع التصدير إلى الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية أدى إلى خسارة المنتج في الموسم الحالي. وأدى الحصار إلى وقف توريد الغاز المستخدم في تجويد الأراضي الزراعية، ووقف توريد السماد والكيماويات التي أحتاجها في الزراعة".

- **الفلفل الحلو**

تتركز زراعة الفلفل الحلو في محافظات جنوب قطاع غزة، ويعتمد المزارعين في بيع منتجهم على السوق الأوروبي. وقد شهد الموسم الزراعي الحالي تراجعاً في الكمية المصدرة من الفلفل الحلو جراء تأخر سماح السلطات المحتلة بالموافقة على تصدير المنتج إلى منتصف شهر ديسمبر، أي لمدة 40 يوماً، وقد بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها 3 شاحنات فقط، تحتوي على 6 أطنان. جدير بالذكر أنه كان من المفترض أن يتم تصدير 30 طناً، خلال الموسم الحالي إلى الأسواق الأوروبية.

أفاد المزارع **سهيل شحدة حجازي**، 44 عاماً، من سكان محافظة رفح، لباحث المركز بما يلي:

"جراء منعي من تصدير محصول الفلفل الحلو، تعرضت هذا الموسم لخسائر فادحة، قدرت بـ 65%، وتزيد عن 10.000 دولار أمريكي. فقد قمت بتصدير 2 طن فقط من أصل 25 طناً، كنت زرعتها في 4 دونمات، وبعدها لم أحصل على تصريح للتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وقد بدأت التصدير بتاريخ 2011/1/20 وانتهت عملية التصدير سريعاً في بداية شهر فبراير، وأتلف جزء كبير من المنتج بسبب تخزينه لفترات طويلة، وتم بيع الجزء المتبقي منه في الأسواق المحلية، وبأسعار أقل من سعر التصدير. وبالنسبة للأدوية المستخدمة في الزراعة، الكثير منها غير متوفر بسبب الحصار".

- **البندورة الكرزية " شيري"**

وافقت السلطات الإسرائيلية على تصدير محصول البندورة الكرزية في منتصف شهر فبراير، وبعد إتمام التجهيزات اللازمة، تم تصدير أول شحنة في 2 مارس، وهي لا تتجاوز 7 أطنان، وتم التصدير على 3 دفعات وكان من المفترض أن يتم التصدير في منتصف شهر نوفمبر. جدير بالذكر أنه كان من المفترض أن يتم تصدير 250 طناً، خلال الموسم الزراعي الحالي إلى الأسواق الأوروبية.

وأفاد المزارع **إبراهيم خميس ضهير**، 50 عاماً، من سكان محافظة رفح، لباحث المركز بما يلي:

"قمت بزراعة دونمين من البندورة الكرزية، واستطعت تصدير حمولتين فقط كان آخرهما في منتصف شهر مارس من الموسم الحالي الذي بدأ في شهر فبراير إلى الأسواق الأوروبية، والآن توقفت عملية التصدير، وتسبب ذلك في خسارة كبيرة، وقمت بتخزين المنتج ولم يتم تصديره، وتقدر خسارتي خلال الموسم الحالي بـ 3000 دولار لكل دونم. ولو فتحت المعابر كان من المفترض أن أقوم بتصدير من 7-10 أطنانً، لكل دونم".

خلاصة وتوصيات

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إحكام للحصار واستمرار إغلاق المعابر وفرض مزيد من القيود على قطاع غزة، لا يمكن فهمه إلا في إطار فرض سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة. تلك السياسة التي يحرمها القانون الدولي الإنساني، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949. فوفقاً للمادة (33) المشار إليها " انه لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. كما تشير المادة (55) من ذات الاتفاقية إلى أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة...، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين...

عدا عن ذلك، فإن تداعيات الحصار يترتب عليه انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تنتهك سلطات الاحتلال الإسرائيلي بممارساتها مجمل الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطنون في قطاع غزة سواء كانت المدنية أو السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية. إن ما تقوم به قوات الاحتلال يتناقض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، بموجب المادة (1)، حيث تنص على أنه " لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة". وبموجب المادة (5) من نفس العهد التي "تحظر على أي دولة أو جماعة أو شخص مباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد...".

- يكرر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دعوته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، إلى التدخل الفوري من أجل احترام قواعد الاتفاقية وكفالة احترامها، بما في ذلك وقف سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة.
- كما يدعو المركز إلى إلزام السلطات الحربية المحتلة برفع كافة أشكال الحصار المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل البضائع والأشخاص، وإعادة فتح المعابر الحدودية.
- يدعو المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية، إلى تقديم المساعدة الطارئة للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، وخاصة للعاملين في القطاع الزراعي، نظراً لما لحق بهم من خسائر فادحة جراء الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة، على القطاع منذ نحو 4 أعوام.